الأمم المتحدة

E/CN.6/2006/NGO/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 January 2006
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الخمسون
٢٧ شباط/فبراير – ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦
البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات

بيان مقدم من الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2006/1.

100206 100206 06-22087 (A)

البيان

يَسُر الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء أن يعلق على موضوع من مواضيع هذه الدورة الخمسين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة وهو:"**مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات**". ويضم الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء، الذي أسس عام ١٩٥٠، الأشخاص الذين عانوا من ويلات الحرب – كمحاربين وضحايا مدنيين للحرب – والذين لم يكرسوا أنفسهم لتحسين رفاههم فحسب، بل لدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولأكثر من عشرين سنة، ظل الاتحاد صوتا قويا مدافعا عن حقوق الإنسان، يقدم الشهادات لهذه اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، ويعمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لصالح حصول المرأة على حقوق متكافئة، مع التشديد على الحقوق التي تتأثر بالصراعات المسلحة.

وقد أصبح أمرا مناسبا وملحا أن تُجري لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة تقييما لحالة الجهود الرامية إلى إيصال مزيد من النساء إلى مناصب صنع القرار، وللعوامل التي تعيق وصولهن إلى هذه المناصب وسبب وجودها. وقد سُلكت سبل مختلفة على مر السنين للتغلب على هذه العوامل – حقق بعضها نجاحا بطيئا، و لم يفلح بعضها الآخر على الإطلاق. ويكمن التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والحكومات في استعراض الحالة الراهنة واستكشاف استراتيجيات أخرى لتحقيق هذا الهدف.

التقرير التقييمي – أوضحت الدراسات (انظر الورقات الأساسية) أنه عندما تخصص حصص يصدر بها تكليف أو طواعية لمنح النساء نسبة معينة من المقاعد في البرلمانات أو المجالس التشريعية، تتحقق زيادة بطيئة جدا لكن مطردة في مشاركة النساء في البرلمانات والحكم المحلي على مر السنين. واعتُبر أن نسبة ثلاثين في المائة تشكل الكتلة الحرجة لكي تصير مشاركة النساء في الحكم ذات فعالية حقا. وتشكل البلدان الخارجة من الصراع اليوم ربع البلدان الموجودة في أعلى قائمة البلدان التي تفوق مشاركة النساء فيها نسبة ٣٠ في المائة. ومن بين هذه البلدان رواندا وجنوب أفريقيا وموزامبيق، حيث انتُخب عدد مثير للدهشة من النساء في برلماناتها في أول انتخابات لها في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وهذه البلدان تسمى بلدان الطريق السريع لأن النساء أصبحن فيها في مدة قصيرة من الزمن عناصر فاعلة هامة في الحكم. ومن الضروري إجراء المزيد من الدراسات لبحث سبب وكيفية بروز هذه الظاهرة ومدى إمكانية تكييف هذه العملية للتطبيق في بلدان أخرى.

ومن جهة أخرى، يمكن أن تحدث تطورات أقل إيجابية بالنسبة للنساء حيثما يقع تغيير في الحكومات بسبب الحروب أو الاضطرابات السياسية العارمة. وترسم التجربة التي

مرت بها مولدوفا (ورقة أساسية) صورة قاتمة لـ 'الفترات الانتقالية المضطربة ... حيث تبرز على الواجهة أسوأ الأنماط الاجتماعية'. ويشير تقرير من هذا البلد إلى أن تدهور الظروف الاقتصادية يساهم في الحد من المساواة بين الجنسين. وليست هذه الأحوال، حيث أعيدت عقارب الساعة إلى الوراء بالنسبة لحقوق المرأة، شيئا غير مألوف بعد الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، سواء التي وقعت مع تفكك الكتلة الشرقية السوفياتية، أو لدى إعادة تنظيم أجزاء الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة.

ومن الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية حماية حقوق المرأة وتعزيزها في تلك المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي هذه الحالات، لم تكن المؤسسات الديمقراطية غائبة فحسب، بل يحتمل ألا يكون المجتمع المدني قد ازدهر فيها – وهذان أمران يجب التبكير بمعالجتهما.

وقد أوردت الصحافة مؤخرا حالة هامة تنطوي على تحديد حصة في مناصب صنع القرار في القطاع الخاص. فقد قررت الحكومة النرويجية أنه يتعين، خلال السنتين القادمتين، أن تخصص للنساء نسبة ٤٠ في المائة من أعضاء مجالس إدارة كبريات الشركات الخاصة المتداولة أسهمها بين الجمهور في النرويج. وهذا الأمر ذو دلالة كبيرة إذا أُخذ في الاعتبار أن الشركات (لا سيما المتعددة الجنسيات) في الاقتصاد العالمي الراهن كثيرا ما تكون عناصر سياسية فاعلة على نفس الدرجة من القوة مقارنة مع الحكومات. وتفيد الأنباء بأن هذا القانون قوبل بضجة من جانب الذكور في أوساط الأعمال التجارية. وهذا تطور يثير الاستغراب بالنظر إلى أن للنرويج أحد أعلى النسب للنساء البرلمانيات في العالم.

ومن التحديات الكبيرة إقناع الرجال بأنهم سيستفيدون من إشراك النساء في صنع القرار، في القطاعين العام والخاص. فاقتسام السلطة ليس أمرا يسيرا على الإطلاق، وقلَّما يحظى بالقبول عن طواعية. ويعد خسارة، وليس مكسبا، أن يصدر تكليف بتخصيص مناصب لصالح النساء، لا سيما عندما تُعتبر السلطة من حقوق المولد لأحد الجنسين. غير أن وجهات النظر والمنافع والخبرات الأخرى التي تضيفها النساء تعمل على إثراء الحصيلة ويمكن أن تكون مصدرا لأفكار جديدة وفكر أصيل. ومن المزايا الأخرى أن بإشراك 'الآخرين' سيحصل اقتسام للمسؤوليات والأعباء الثقيلة أيضا. وسيستفيد الرجال والنساء على السواء من توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار.

القرار ١٣٢٥ – نشأت أداة قوية لإحداث التغيير في مجال صنع القرار باتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٣٢٥ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الذي أكد مجددا دور المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها وفي التعمير بعد انتهاء الحرب. وبإصدار تكليف

بإدماج المرأة في عمليات السلام، بما في ذلك في صياغة معاهدات السلام، وفي جهود التعمير بعد انتهاء الحرب، تتاح فرصة للإسراع بسن قوانين وإنشاء مؤسسات جديدة، مما يؤدي إلى تعزيز مساواة المرأة. والحروب في حد ذاتها قادرة على إحداث التحول. غير أن التاريخ يخبرنا بأن إعادة بناء المجتمع يمكن أن تسير في اتجاهات مختلفة – فلننظر إلى بلدان الطريق السريع التي زادت من مشاركة المرأة في الحكم، لكن لننظر أيضا إلى حالة المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية والتي أضعفت حقوق النساء. وتُزعزع الصراعات استقرار المؤسسات الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك التقاليد القبلية والدينية حتى تتاح فرص لإعادة تشكيل الأوضاع. ويمكن لجلوس المرأة إلى طاولة مفاوضات السلام وحضورها عند صياغة المعاهدات أن يكفل مراعاة مصالحها.

وتزيد التجارب الأخيرة لصياغة دستوري العراق وأفغانستان من إلحاح الحاجة إلى مشاركة المرأة بنشاط في هذه العملية؛ فإذا لم يتحقق ذلك فإن دورها يمكن أن يصبح محدودا بصورة خطيرة في المجتمعات الخارجة من الصراع. ويمكن أن يسفر تنفيذ القرار ١٣٢٥ عن أشكال سياسية واقتصادية وقانونية جديدة من شأنها تمكين المرأة وضمان ما لها من حقوق الإنسان. وإن لنا نفس الاقتناع بأن "**اتفاقات السلام وسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة مشاركة المرأة**". وإننا نحث الأمم المتحدة والحكومات على مساندة القرار ١٣٢٥ مساندة كاملة عند مناقشة عمليات السلام واستراتيجيات التعمير بعد انتهاء الحرب. ويجب أن يمارس المجتمع المدني تأثيره لجعل القرار ١٣٢٥ قوة هائلة للتغيير. ومن الضروري أن تشارك المرأة في عملية التخطيط عندما تكون المجتمعات بصدد إعادة بناء مؤسساتها وتنظيمها.

البيئة المؤاتية – تساهم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة التي تعزز حقوق الإنسان ومساواة المرأة، ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، والإجراءات القوية لوكالات الأمم المتحدة من قبيل لجنة وضع المرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمبادرات الوطنية، جميعها، في إيجاد ''بيئة مؤاتية'' يمكن السعي فيها إلى تحقيق مساواة المرأة وإضفاء الطابع المؤسسي على المساواة. وينبغي استكشاف سبل أخرى لإعداد المرأة لصنع القرار والمشاركة في العملية السياسية. وهناك حاجة إلى مزيد من برامج النصح والتدريب (للرجال والنساء على السواء) حتى يجري إعداد النساء للاضطلاع بهذه الأدوار. وينبغي أن يشارك المزيد من النساء في منظمات المجتمع المحلي والمنظمات الوطنية والدولية. ويجب توسيع قاعدة التعليم لصالح النساء والفتيات وإثراؤها لتعزيز فهم القوانين والأنظمة التي يجب عليهن التعامل معها في حياتهن اليومية.

الشراكة – يجب أن يكون الدعم المقدم من الرجل وما يقوم به من أعمال إيجابية جزءا من الحملة الرامية إلى اقتسام السلطة السياسية مع المرأة. ويشارك العديد من الرجال بالفعل؛ لكن يجب السعي إلى مشاركة المزيد منهم لتوسيع قاعدة الدعم. وسيكون من الأمور المساعدة إيجاد ''**ثقافة للشراكة**'' مكرسة لتعبئة الرجال والنساء دعما لتحقيق مساواة المرأة في الحقوق في جميع المجالات. وتوجد فرص طبيعية لهذه الشراكة عندما يجتمع الرجال والنساء في منظمة تهتم بمسألة محددة أو منظمة أخوية أو اجتماعية أو مهنية. ومن المفيد بشكل خاص أن يشارك الرجال والنساء جنبا إلى جنب داخل المنظمات. ويرى أحد المعلقين أن عمليات تبادل الآراء هذه ضرورية إذا أراد الرجل حقا ''**أن يصبح شريكا على قدم المساواة مع المرأة على هذا الطريق إلى التحول في المجتمع. وبإمكاننا تحقيق المساواة بين الجنسين بحكم القانون، ولكن يتعذر تحقيقها في الواقع قبل ترسخ هذه القيم في نسيج المجتمع**''.

دراسة حالة إفرادية – تعد خبرة الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء كمنظمة دولية للرجال والنساء خبرة هامة بشكل خاص. فقد استغرق الاتحاد في التركيز على مسائل المرأة ما يفوق ثلاثين سنة، رغم أنه كان يضم عضوات منذ نشأته في عام ١٩٥٠. وأُنشئت لجنة دائمة معنية بالمرأة في عام ١٩٨٤ للتحفيز على الشراكة بين الرجال والنساء لدعم أهداف الاتحاد. وحتى دون وجود ''كتلة حرجة''، تؤدي النساء أدوارا تزداد أهميتها في كل نشاط من أنشطة الاتحاد، بما في ذلك النشاط القيادي على أعلى المستويات. وبتأكيد الاتحاد على الشراكة بين الرجال والنساء داخل هذه المنظمة خدمة لأهدافها، استطاع الاتحاد تعزيز دور الشراكات في بلدان هؤلاء الرجال والنساء ومع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين.

ورغم أن اهتمام الاتحاد بمسائل المرأة حفزته شواغل عضواته، فقد تطور ليصبح مناصرا رئيسيا لعالمية حقوق الإنسان وعمل على تعميم قضايا نوع الجنس في جميع مداولاته. ورحب الاتحاد في قرار له صدر في جمعيته العامة الثالثة والعشرين، ''**بإعادة التأكيد في الوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين + ٥ سنوات على ضرورة إقامة شراكة بين الرجال والنساء لبلوغ الهدف المشترك المتمثل في المساواة بين الجنسين** ...''. ومن الأمثلة أيضا على التزامه الواسع النطاق بالمساواة في الحقوق، رحب الاتحاد، في قرار آخر، بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي حث على إنشائها على مدى سنوات عديدة، كما ''**حث الرابطات الأعضاء على الدفاع بقوة عن العدل دون تمييز بين الجنسين، وذلك حتى تتم الملاحقة القضائية**

على الجرائم ذات الصلة بنوع الجنس المرتكبة ضد النساء بنفس الحزم المتبع في الملاحقة على الجرائم الأخرى وعدم منح أي إعفاء من العقاب لأسباب دينية أو ثقافية".